



ضم كتابة عدل

صدر تعميم
معالي الوزير حول
ضم كتابة عدل
كالتالي:
السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته
وبعد:

برفقه نسخة من قرار معالي وزير العدل
بالنيابة رقم ٥٦٨٦ في ١٩/١٢/١٤٢٠هـ
المتضمن ضم أعمال كتابة العدل الأولى بالمبرز
إلى كتابة العدل الأولى بالأحساء في مقر كتابة
العدل الأولى في الهفوف، وأعمال كتابة العدل
الثانية بالمبرز إلى كتابة العدل الثانية
بالأحساء

افتتاح عدد من المحاكم

صدر تعميم معالي الوزير حول افتتاح عدد
من المحاكم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:
برفقه نسخة من قرار معالي وزير العدل
رقم ٦٢٥ وتاريخ ٩/٢/١٤٢١هـ المعطوف على
قرارات مجلس القضاء الأعلى ببيئته العامة رقم
٤٩/٢٠٩ ورقم ٤٩/٢١٠ ورقم ٤٩/٢١١، ورقم
٤٩/٢١٢ وتاريخ ٢٩/٤/١٤٢٠هـ القاضي
بافتتاح محاكم في كل من مركز طريب في منطقة
عسير، ومركز السعيرة في المنطقة الشرقية
ومركز وادي نرج في منطقة عسير ومركز حصاة
بن حويل في منطقة الرياض.
نُرجب إليكم الاطلاع واعتماد موجب، والله
يحفظكم.

الإجراءات المتعلقة بإيقاف الأحداث

ثانياً: تطبق هذه الإجراءات لمدة خمس سنوات
من تاريخ نفاذ هذا القرار وذلك في المناطق التي لا
يوجد فيها دور ملاحظة أو مؤسسات لرعاية الفتيات
وتبعد عنها أكثر من مائة وخمسين كيلو متراً، على أن
تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال هذه
الفترة بتقويم تنفيذ ما ورد فيها والرفع إلى مجلس
الوزراء بنتيجة هذا التقويم بعد انتهاء المدة
المذكورة.

ثالثاً: دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
بافتتاح الدور والمؤسسات المعتمدة في مشروع
ميزانيتها والتوجيه بافتتاح دور أحداث ومؤسسات
رعاية الفتيات في المدن التي لا يوجد بها مثل ذلك،
انتهى.

لذا نرجب الاطلاع واعتماد موجب فيما يخصكم.
والله يحفظكم.

صدر تعميم معالي الوزير حول الإجراءات
المتعلقة بإيقاف الأحداث كالتالي:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:
لقد تلقينا خطاب صاحب السمو الملكي رئيس
ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٠٢٥ ر وتاريخ
١٨/٢/١٤٢١هـ المتضمن أنه تمت الموافقة الكريمة
على قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم ٢٥ وتاريخ
٢٦/١/١٤٢١هـ المرفق صورته والقاضي بما يلي:
أولاً: الموافقة على الإجراءات المتعلقة بقضايا
الأحداث على ألا تقل أعمارهم عن سبع سنوات ولا
تتجاوز ثمانين سنة والفتيات اللاتي لا تزيد
أعمارهن على الثلاثين عند الحاجة لإيلافهم في
مناطق لا توجد بها دور للملاحظة الاجتماعية أو
مؤسسة لرعاية الفتيات، وذلك على النحو الموضح في
القرار.

البلديات تخاطب كتابات العدل حول الإفراغ

المعدلة.. الخ.
وعليه فقد تلقينا نسخة من تعميم معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٦٦/ ص ز وتاريخ ١٤٢١/١/٧هـ المرشق صورته، والمتضمن توجيه البلديات والمجمعات القروية بأن تخاطب كتاب العدل مباشرة لإفراغ الأراضي السكنية الممنوحة لأصحابها والمستكملة لإجراءاتها النفاذية.. الخ لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد توجيه فيما يخصكم، والله يحفظكم.

صدر تعميم معالي الوزير حول إفراغ الأراضي فيما يلي نصه:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:
الحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ ت/ ١١٣٢/ وتاريخ ١٤١٨/١١/٢٣هـ المبني على تعميم معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٩٠٤٩/ و ت في ١٤١٨/١١/٥هـ المتضمن في فقرته الثالثة أن على الأمانات والمديريات وبلديات المناطق مخاطبة كتاب العدل في طلب إفراغ الأراضي الممنوحة أو المبيعة أو

صرف بدل طبيعة عمل في بيوت المال

صدر تعميم فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية حول صرف بدل طبيعة عمل في بيوت المال كالتالي:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:
وردنا خطاب سعادة مدير فرع الوزارة بمنطقة الجوف رقم ٢٨ وتاريخ ١٤٢١/١/١٠هـ المتضمن قيام الفرع بصرف بدل طبيعة عمل لمديري وأمناء ومأموري بيوت المال المتكفين بأعمال بيوت المال فور مباشرة الموظف لمهام عمله. وحيث إن البند المذكور يصرف لشاغلي هذه الوظائف شريطة أن يمارسوا المهام المناطة بهم، وبما أن رفع حركة بيوت المال الشهرية للوزارة وفق الطريقة النظامية هي المعيار الأساس للحكم على ممارسة المسؤولين عن بيوت المال لمهامهم ووظائفهم، وحيث إن الجهة المسؤولة عن مراجعة وتدقيق ومتابعة أعمال وحسابات بيوت المال في المحاكم هي إدارة بيوت المال بالوزارة، لذلك فإنه يعتمد عدم صرف بدل طبيعة عمل لمديري وأمناء ومأموري بيوت المال إلا بعد أخذ موافقة الوزارة على ذلك، كما لا يتم إخلاء طرفهم وإعطائهم شهادة براءة ذمة، سواء كان تركهم للتوظيفة بسبب التقاعد أو الترقية أو النقل - إلا بعد إجراء دور التسليم والاستلام لعهد بيوت المال النقدية والعيينية بين المأمور السلف والمأمور الخلف وفق النظام وإجازة ذلك من إدارة بيوت المال بالوزارة، والله يحفظكم.

ارتباط جهاز الأمن والسلامة

صدر تعميم فضيلة وكيل وزارة العدل حول جهاز الأمن والسلامة وارتباطه.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:
فإنه نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به جهاز الأمن والسلامة بالوزارة، وأن العمل بالجهاز سيكون عن طريق المناوبات على مدى الأربع والعشرين ساعة.. الخ، ونظراً لما أشير إليه، وبناءً على ما تلقيناه المصلحة العامة فقد تم ربط هذا الجهاز بمكتب سعادة مدير عام الوزارة للشؤون المالية والإدارية اعتباراً من ١٤٢١/٣/١هـ، وأن يتولى سعادته الإشراف المباشر على شؤونه.
لذا نرغب إليكم الاطلاع والإحاطة بذلك والله يحفظكم.
تعميم رقم ١٣/ ت/ ١٥٥١/

ربط قضائي

القضاء الأعلى بهيئته العامة رقم ٣١٠ في
١٠/٣٠/١٤٢٠هـ القاضي بربط قضاء بلدة
جفناه بقضاء محكمة الجبادية.
للاطلاع والعمل بموجبه، والله يحفظكم.
تعميم رقم ١٣/ت/١٥١٧

كما صدر قرار معالي الوزير رقم ١٧ وتاريخ
١٤٢١/١/٣ المبني على قرار مجلس القضاء
الأعلى بهيئته العامة رقم ٥٠/٤٠٣ في
١١/٢٤/١٤٢٠هـ القاضي بربط قضاء بلدة
علياء بقضاء محكمة البدائع.
تعميم رقم ١٣/ت/١٥١٤

صدر تعميم معالي الوزير بربط قضاء عدد
من البلدات كالتالي:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:
يرفقه نسخة من قرار معالي وزير العدل رقم
٩٤٧ وتاريخ ٢٣/٢/١٤٢١هـ المبني على قرار
مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة رقم ١
وتاريخ ٢٥/١/١٤٢١هـ القاضي بربط قضاء
بلدتي سدوس وحزوي بقضاء محكمة العيينة.
للاطلاع والعمل بموجبه والله يحفظكم.
تعميم رقم ١٣/ت/١٥٣٩
كما صدر قرار معالي الوزير رقم ٥٦٥٢
وتاريخ ١٢/٢/١٤٢٠هـ المبني على قرار مجلس

حول التاريخ الهجري

ونظراً لمخالفة ذلك للأوامر والتعليمات المعمول
بها وللمنهج الذي تسير عليه هذه البلاد...
نرغب إليكم التأكيد على الجميع بمراعاة
العمل بالتاريخ الهجري والتقيد به في كافة
المكاتيب والمراسلات في جميع الوزارات
والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة
والخاصة والشركات والبنوك والمصانع والمتاجر
وغيرها وفقاً لما تقتضي به الأنظمة والتعليمات
الصادرة بهذا الشأن، على أنه متى دعت الحاجة
إلى استخدام التاريخ الميلادي فيدون إلى جانب
التاريخ الهجري وذلك وفقاً لما تضمنه الأمر
التعميمي رقم ٢١٩١/م/١٤٠٩ وتاريخ
١١/٢٥/١٤٠٩هـ المشار إليه أعلاه.
فأكملوا ما يلزم بموجبه، ا.هـ
لذا نرغب الاطلاع والعمل بموجبه، والله
يحفظكم.

صدر تعميم معالي الوزير حول التأكيد على
استخدام التاريخ الهجري كالتالي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:
إحفاً لتعميم الوزارة رقم ٨/ت/١٨٧ في
١٢/٢٦/١٤٠٩هـ المبني على الأمر السامي
التعميمي رقم ٢١٩١/م في ٢٥/١١/١٤٠٩هـ
القاضي باعتماد التاريخ الهجري والعمل به في
جميع الأجهزة الحكومية والخاصة.. الخ.
وعليه فقد تلقينا نسخة من الأمر السامي
التعميمي الموجه أصلاً لصاحب السمو الملكي
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس
الحرس الوطني رقم ٩٠/م في ١٨/١/١٤٢١هـ
ونصه بعد المقدمة: «وحيث لوحظ عدم تقيد
بعض الشركات والمؤسسات بالعمل بالتاريخ
الهجري واستخدام التاريخ الميلادي بدلاً منه..